وفي ١٣ كانون الاول ١٩٧٨ ، اتخذت الجمعية العامة قرار رقم ٣٣/٤٠ ، حول «انشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » · وقد تضمن هذا القرار فقرتان تدين فيهما الجمعية العامة اسرائيل وبلدانا ، اخرى ، من بينها المانيا الغربية ، لعلاقاتها مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وتواطئها معها « في الميدان النووي » (٦٤) ·

اما في ١٥ كانون الاول ١٩٧٨ ، فقد وافقت الجمعية العامة على قرار يدعو مجلس الامن لفرض حظر اجباري على امداد الكيان الصهيوني ، بالاسلحة او باي تجهيزات او مواد تكنولوجية نووية · وعبر القرار عن القلق العميق الذي يساور الجمعية العامة ازاء التزايد السريع والمستمر للقدرة العسكرية الاسرائيلية ، والجهود التي تبذلها اسرائيل من اجل الحصول على اسلحة ذرية ، واستخدامها للقنابل العنقودية ضد مخيمات اللاجئين ، وضد الاهداف المدنية في جنوب لبنان · واكد القرار ان هذا التعاظم العسكري يمثل تهديدا للسلام والامن الدوليين ، كما ادان الكيان الصهيوني مرة اخرى لتكثيف تعاونه العسكري النووي مع جنوب افريقيا ، وطالب جميع الدول بالتعاون في اي عمل دولي ينص عليه الميثاق في فرض العقوبات الاجبارية من اجل تفادي هذا التهديد الخطير » (٦٥) · كذلك اتخذت الجمعية العامة قرار رقم ٣٣/١١٣ ، تحت عنوان « تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة » · مؤلف من ثلاثة اقسام · وجاء في القسم الاول من القرار « ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق على جميع الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧ بما فيها القدس » ، وان اسرائيل قد خرقت هذه الاتفاقية · وطلبت الجمعية العامة من اسرائيل الاعتراف بتلك الاتفاقية · وفي القسم الثاني من القرار دعت الجمعية اسرائيل الى عدم تغيير الوضع القانوني او الطابع الجغرافي او التركيب السكاني للاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، وشجبها لاقامة المستوطنات في الاراضي الاراضي المحتلة · اما في القسم الثالث فقد ادانت الجمعية اسرائيل لضم اجزاء من الاراضي المحتلة اليها واقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة والقيام باجلاء سكان الاراضي المحتلة العرب وترحيلهم وردهم وتشريدهم ونقلهم ، ومصادرة ممتلكاتهم وتدمير المنازل العربية وهدمها ، والقيام باعتقالات جماعية للسكان العرب واساءة معاملة المعتقلين وتعذيبهم ، ونهب الممتلكات الاثرية والثقافية ، والتعرض للحريات والممارسات الدينية والاستغلال غير المشروع للثروة الطبيعية للاراضي المحتلة ولمواردها وسكانها (٦٦) ·

والواضح من مجمل القرارات التي قدمناها ، ان منظمة التحرير الفلسطينية قد قطعت خلال السنوات الخمس الاخيرة ، اشواطا بعيدة على الصعيد العالمي بعد القرارات التي اتخذت لمصالح القضية الفلسطينية ، اذ حصلت منظمة التحرير على الاعتراف الدولي ، كما انتقلت قضية فلسطين الى احتلال موقع بارز بين القضايا التي تهم العالم · ولقد اتضح للجميع ان القضية الفلسطينية لم تعد مشكلة لاجئين بل انها قضية شعب طرد من ارضه له حضارة وتاريخ · وهذا النضال السياسي ليس الا وجها اخر مكملا للنضال الرئيسي ، الكفاح المسلح ·